تحسن أداء اليورو والجنيه الإسترليني

«الوطني»: الاقتصاد الأمريكي ينكمش 33 في المئة خلال الربع الثاني من العام

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن الدولار الأمريكي واصل اتجاهه الهبوطي خلال الأسبوع الماضي في ظل تفاقم أوضاع تفشي جائحة كوفيد19- في الولايات المتحدة وعدم اكتمال حزمة التحفيز المالي وارتباك الاحتياطي الفيدرالي. حيث اعلنت الولايات المتحدة عن وصول عدد حالات الإصابة بكوفيد19- إلى 4.5 مليون حالة بما أدى إلى كبح الاستهلاك ودفع الأداء الاقتصادي إلى التراجع.

وتراجعت ثقة المستهلك الأمريكي بالفعل خلال شهر يوليو بمستويات فاقت التوقعات في ظل تفشي الجائحة في كافة أنحاء الولايات المتحدة بما يهدد انتعاش الاقتصاد من حالة الركود غير المسبوق الناجم عن تداعيات الجائحة. كما انخفض مؤشر ثقة المستهلك إلى 92.6 هذا الشهر مقابل 98.3 في يونيو. وما يزيد من فداحة الموقف، إمكانية انخفاض قيمة برنامج إعانات البطالة وفقاً للمقترح الذي تقدم به الحزب الجمهوري بقيمة تريليون دولار. حيث ان هذا الاقتراح من شأنه خفض إعانة البطالة من 600 دولار إلى 200 دولار أسبوعياً. ووفقاً لآراء الاقتصاديين، يعود الفضل فيما شهده الأداء الاقتصادي من انتعاش بصفة عامة لبرنامج إعانة البطالة الاضافية بقيمة 600 دولار اسبوعياً منذ بدء تنفيذه. إلا أن هذا الاقتراح أثار معارضة فورية بين صفوف الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء. حيث تذمر الديمقراطيون من أن البرنامج يعتبر محدوداً للغاية مقارنة ببرنامجهم المقترح بقيمة 3 تريليون دولار بينما وصف بعض الجمهوريين الحزمة المالية المقترحة بأنها مكلفة للغاية. وسوف يحظى مقترح

- استمرار الضغوط البيعية على الدولار الأمريكي
- مصير غير مؤكد لحزمة التحفيز الأمريكية

خطة إنعاش الاقتصاد الأمريكي باهتمام كبير وقد يشمل ذلك امتداد المفاوضات على مدار العديد من الايام أو الأسابيع قبل أن تتضح الرؤية حول بلورة الشكل النهائي لتلك الحزمة.

ومن جهة أخرى، لم تقدم لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية الأمريكية من جهتها ما يساهم في إعطاء فكرة عن الإرشادات الاستشرافية في اجتماعها الأخير والذي عقد الأسبوع الماضي. وأكدت عزمها على «التصرف وفقاً لما تقضيه الأمور لدعم الاقتصاد» وأبقت السياسات دون تغيير. وفي الوقت الذي قامت اللجنة فيه بتوسيع نطاق العديد من تسهيلات الإقراض الخاصة بها، وأكد رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول على أهمية السياسات المالية في دعم الإنعاش الاقتصادي، ملمحاً للكونجرس بضرورة التوصل إلى حل. وكان الجو العام للرسالة متشائماً، حيث أشار باول إلى أن الضغوط التضخمية قد ينتج عنها تداعيات شديدة في المستقبل وأن الانتعاش لن يكون سريعاً في ظل استمرار ارتفاع معدلات البطالة وأن مسار الاقتصاد سيعتمد بشكل كبير على مسار الفيروس.

وبالنظر إلى تداعيات كوفيد-19 من حيث الأرقام، نلحظ أنه خلال الربع الثاني من العام 2020 تعرض الاقتصاد الأمريكي لأشد ضربة يشهدها منذ الكساد الكبير. حيث انهار الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي بلغت نسبته 32.9% في الربع الأخير بما أدى إلى محو أكثر من خمس سنوات من النمو. وحدث معظم الانكماش خلال شهر أبريل عندما توقف النشاط بشكل مفاجئ بعد إغلاق المطاعم والحانات والمصانع ضمن إجراءات أخرى تم اتخاذها لإبطاء تفشي الفيروس. ويرى الاقتصاديون أنه لولا الحزمة المالية التاريخية التي تبلغ نحو 3 تريليون دولار لكان الانكماش الاقتصادي تراجع بمستويات أكثر عمقاً بما يزيد من شده الضغوط على الكونجرس. وقامت الحزمة بتقديم الدعم للشركات لمساعدتها على دفع الأجور ومنحت الملايين من الأمريكيين العاطلين عن العمل 600 دولار أسبوعياً. ورفعت الحزم الإضافية دخل الاسرة بقيمة 75 مليار دولار شهرياً وسيؤدي خسارة هذ المبلغ إلى وضع أعباء هائلة على الإنفاق الاستهلاكي.

وبصفة اجمالية، يسير الدولار الأمريكي في طريقه إلى تسجل أكبر تراجع شهري منذ عقد من الزمان، حيث انتاب المستثمرون حالة من القلق تجاه كيفية تعافي الاقتصاد الأمريكي. وتم تقويض الثقة بالعملة الأمريكية في وقت لاحق من الأسبوع التالي بعد أن أثار الرئيس دونالد ترامب احتمال تأجيل الانتخابات الرئاسية المقرر اجراؤها في نوفمبر. وانخفض الدولار بنسبة 5% تقريباً في يوليو وجاء معظم هذا التراجع خلال الأيام العشرة الأخيرة على خلفية ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد.

ارتفاع اليورو بنسبة 11% في يوليو

على النقيض من الدولار الأمريكي، ما يزال اليورو يحظى بأفضل أداء له منذ العام 2017 حيث يواصل ارتفاعاته في ظل ضعف أداء الدولار. وتعزى المكاسب أيضاً إلى خطة التحفيز المالي المشتركة التي اقترحها الاتحاد الأوروبي والاستجابة الأكثر نجاحاً لاحتواء الجائحة مقارنة بأداء الولايات المتحدة. إلا ان قوة اليورو لا تعني بالضرورة تفوق أداء اقتصاد منطقة اليورو. حيث كشفت أحدث تقارير الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو للربع الثاني أن ألمانيا وفرنسا تضررتا بشدة من صدمة تفشي جائحة كوفيد19-. حيث تقلص الاقتصادان الفرنسي والألماني بنسبة 13.8%- و10.1%-على التوالي في الربع الثاني. كما انه على غرار الولايات المتحدة، فإن الضغط الانكماشي من الضربة التي تعرض لها الطلب سيزيد الضغوط التي يتعرض لها البنك المركزي الأوروبي لتقديم المزيد من السياسات التحفيزية.

صعود الجنيه الإسترليني بنسبة 6% في يوليو

تماشياً مع الاتجاه الضعيف الذي سلكه الدولار، شهد الجنيه الإسترليني مكاسب قوية وتجاوز حاجز 1.30 دولار. إلا أن المخاطر المتعلقة بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي والتداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا أبقت توجهات الحذر لدى المستثمرين بشأن توقعات أداء الجنية الإسترليني

- الدولار يتراجع 5 في المئة خلال يوليو الماضي
- اليابان تشعر بالقلق تجاه مكاسب الين

على المدى الطويل. وعلى الرغم من ارتفاع الجنيه الاسترليني بنسبة 5.3% مقابل الدولار هذا الشهر إلا أنه ارتفع بنسبة 0.5% فقط مقابل اليورو. ويعكس عدم وجود تحركات في أسعار اليورو أمام الجنيه استرليني أن الأسواق لا تزال قلقة بشأن الانفصال غير المنظم للمملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي. وتشير حقيقة أن المفاوضات لم تحرز تقدما ملموسا بشأن الترتيبات التجارية بعد الانفصال إلى استمرار ضعف الجنيه الاسترليني أمام العملات الرئيسية.

تراجع الين بنسبة 2% في يوليو

في حين لم يتأثر الأوروبيون على ما يبدو بالمكاسب الأخيرة في عملاتهم، ظل الاقتصاد الياباني المدفوع بالصادرات يعاني لسنوات في ظل قوة الين. ووصف وزير المالية الياباني تارو أسو الارتفاع الأخير للين بأنه «سريع» بما يثير مخاوف من امكانية تضرر الاقتصاد الياباني من جراء قوة الين خاصة في ظل معاناة الاقتصاد بالفعل من حالة ركود الناتجة على خلفية تداعيات الجائحة. وصرح متحدث باسم الوزارة للصحفيين بعد اجتماع روتيني بين مسؤولي البنك المركزي ووكالة الخدمات المالية «ستتابع الحكومة وبنك اليابان عن كثب الاتجاهات الأساسية للسوق والاتجاهات الاقتصادية وسيتعاملان وفقاً لما تقتضيه الحاجة».

أسعار النفط والذهب تتلقى الدعم

في ظل تراجع الدولار الأمريكي على خلفية عودة أسعار الفائدة العالمية إلى ما يقارب الصفر، أصبح الذهب الملاذ الآمن المفضل على مستوى العالم هذا العام. حيث اتجه المعدن النفيس نحو تحقيق أكبر مكاسب شهرية يشهدها منذ ثماني سنوات مرتفعاً إلى أعلى مستوى قياسي جديد عند 1,980.57 دولار للأونصة.

وعلى صعيد آخر، ارتفع إنتاج نفط الأوبك بأكثر من مليون برميل يوميا في يوليو، حيث أنهت السعودية ودول خليجية أخرى القيود الطوعية الإضافية التي التزمت بها بالإضافة إلى حصص خفض الإنتاج وفقا لاتفاقية الاوبك. إلا أن تخفيف عمليات الإغلاق وانخفاض الامدادات ساهم في تعزيز ارتفاع أسعار النفط فوق مستوى 40 دولارا من أدنى المستويات التي يشهدها النفط منذ 21 عاما والتي سجلها في أبريل بوصوله إلى أقل من 16 دولارا للبرميل، وذلك على الرغم من أن مخاوف تفشي الموجة الثانية للجائحة تعمل على تقويض المكاسب. وضخت منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) المكونة من 13 عضوا 23.32 مليون برميل يوميا في المتوسط في يوليو بزيادة 970 ألف برميل يوميا عن الرقم المعدل في يونيو، والذي يعتبر من أدنى مستويات الإنتاج منذ العام 1991.

البنك الوطني

الذهب يصل إلى أعلى مستوياته على الإطلاق

نتيجة تخفيف قيود الإغلاق وارتفاع أسعار النفط

«المركز»: ارتفاع مؤشر «ستاندرد آند بورز» المركب لدول الخليج بـ 1.7 في المئة خلال يوليو

أوضح المركز المالي الكويتي «المركز» في تقريره الشهري عن أداء الأسواق لشهر يوليو 2020، أن أسواق الأسهم الخليجية واصلت مسيرتها الإيجابية للشهر الرابع على التوالي في يوليو، مدعومة بتخفيف قيود الإغلاق إلى جانب ارتفاع أسعار النفط، فيما واصلت الأسواق العالمية انتعاشها نتيجة استمرار البنوك المركزية في غمر الأسواق بالسيولة.

وكان أداء الأسواق الكويتية سلبياً، حيث تراجع المؤشر العام للأسهم الكويتية بنسبة 3.2 % في شهر يوليو. كما تأخر تمرير قانون الدين العام، الذي يعد أمرًا أساسيًا لتمويل عجز الموازنة في الكويت، حيث لا يزال قانون الدين العام، الذي سيسمح للكويت باقتراض 20 مليار دينار كويتي على مدى 30 عامًا، قيد المناقشة في مجلس الأمة. وفي سياق متصل، خفضت وكالة ستاندرد آند بورز النظرة المستقبلية للكويت من «مستقرة» إلى «سلبية»، مشيرة إلى أن صندوق الاحتياطي العام للبلاد لن يكون كافياً لتغطية عجز الموازنة لدى الحكومة في السنة المالية 2020. وتتوقع الوكالة أن يبلغ العجز لهذه السنة نحو 40 % من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن مبالغ الأرباح المعلنة حتى الآن قد تسببت في تعزيز النظرة السلبية. وخلال النصف الأول من السنة المالية 2020، تراجع صافي ربح بنك الكويت الوطني بنسبة 46.9 % على أساس سنوي، فيما أعلنت شركة زين عن تراجع أرباحها بنسبة 14% على أساس سنوي. ومن بين القطاعات، كان مؤشر قطاع الرعاية الصحية هو أفضل القطاعات أداءً، حيث ارتفع بنسبة 2.2 %، بينما شهد مؤشر قطاع المواد الأساسية أكبر تراجع بنسبة 6.7 % خلال الشهر.

وعلى الصعيد الإقليمي، أشار تقرير «المركز» إلى أن مؤشر ستاندرد آند بورز المركب لدول مجلس التعاون الخليجي قد حقق مكاسب بنسبة 1.7 %، فيما أعلنت جميع الأسواق، باستثناء الكويت ودبي عن تحقيق أرباح. وارتفع مؤشر بورصة قطر بنسبة 4.1 % في يوليو تليه سوقي السعودية وعمان اللذان ارتفعا بنسبة 3.3 % و1.5 % على التوالي. وحفزت اتفاقية أوبك بلس لخفض الإنتاج بمقدار 7.7 مليون برميل يومياً ابتداءً من أغسطس المستثمرين في الدول الخليجية. ووفقًا لوكالة ستاندرد آند بورز، من المقرر أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي لدبي بنسبة 11 % في السنة المالية 2020. وتتوقع وكالة موديز أن الإيجارات ومبيعات المنازل ستنخفض في الإمارات، وخاصة في دبي، على مدار 12–18 شهرًا. وسجلت السعودية عجزًا قدره 29.12 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من السنة المالية 2020، فيما تراجعت عائدات النفط بنسبة 45 % على أساس سنوي. كما انخفض إجمالي الإيرادات بنسبة 49 %. وعلى إثر زيادة السعودية لضريبة القيمة المضافة بمقدار ثلاثة أضعاف اعتبارًا من 1 يوليو 2020، توقع صندوق النقد الدولي أنه قد لا يكون الوقت المناسب لفرض ضرائب جديدة في دول مجلس التعاون الخليجي. وأشار تقرير «المركز» إلى أن شركة أبوظبي الوطنية للطاقة (أبوظبي) ومجموعة إزدان القابضة (قطر) كانتا من أفضل الشركات القيادية أداءً في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث حققتا أرباحًا هائلة في شهر يوليو بارتفاع بنسبة 94 % و25 % على التوالي، فيما ارتفع سعر سهم شركة أبوظبي الوطنية للطاقة، مدفوعًا بإنجاز الشركة لاتفاقية تطوير مشروع الفجيرة F3 للطاقة بقيمة 1.14 مليار دولار أمريكي.

وسادت حالة من الإيجابية في أداء أسواق الأسهم العالمية، مدفوعة بتدفق السيولة من قبل البنوك المركزية وتوصل زعماء الاتحاد الأوروبي لاتفاق بخصوص صفقة ضخمة للتعافي من آثار فيروس كورونا، إضافة إلى ارتفاع مؤشر MSCI العالمي بنسبة 4.7 % في شهر يوليو. وارتفعت الأسهم الأمريكية (إس آند بي 500) بنسبة 5.5 % في شهر يوليو ماحية خسائرها على أساس سنوي حتى تاريخه. وجاءت المكاسب مدعومة بتقارير عن نمو أرباح أسهم شركات ذات قيمة سوقية هائلة تعمل في مجال التكنولوجيا المتقدمة، وذلك في ظل التهديدات المتمثلة في الزيادة في الحالات بما يتسبب في انتكاسات في إعادة فتح الاقتصاد. وسجل مؤشر أسواق المملكة المتحدة (مؤشر فوتسي 100) خسارة بنسبة 4.4 % للشهر. كما شهدت الأسواق الناشئة معاملات شراء ضخمة، حيث ارتفعت بنسبة 8.4 % لهذا الشهر.

وأغلقت أسعار النفط عند حاجز 43.3 دولار أمريكي للبرميل في نهاية شهر يوليو 2020. ويترجم ذلك إلى مكاسب شهرية بنسبة 5.2 %، على خلفية تخفيضات الإنتاج وتخفيف قيود الإغلاق. وبلغت نسبة الامتثال لاتفاقية أوبك بلس لخفض إنتاج النفط المتفق عليها نسبة 107 % في شهر يونيو. ووفقًا لوكالة الطاقة الدولية، فقد هبط إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام في مايو، بمقدار غير مسبوق بلغ 2 مليون برميل يوميا. وواصلت أسعار الذهب ارتفاعها بنسبة 10.9 % في شهر يوليو.

الأمن لا يزال الأولوية القصوى للقيادة التنفيذية

«سيسكو»: ارتفاع الاستثمار في تقنيات أمن السحابة والأتمتة لمحاربة التعقيدات

نشرت شركة سيسكو، تقرير كبار رؤساء أمن المعلومات من سيسكو السنوي السادس الذي يتقصّى الوضع الأمني لدى 2800 متخصص في الأمن من 13 دولة حول العالم. ووفر التقرير 20 نصيحة للأمن السيبراني في عام 2020 مستقاة من تحليل البيانات لنتائج التقرير ولجنة استشارية من خبراء أمن المعلومات.

التعقيد مازال العدو الأسوأ للأمن السيبراني

مازال يعد التحول الرقمي فرصة لرواد تكنولوجيا المعلومات والأمن وأداة للابتكار واكتساب المزايا التنافسية. لكنه ينطوي أيضاً على خطوات ضخمة في تغيير البنية التحتية، والذي غالباً ما يخلق تحديات جديدة لخبراء الأمن في التغلب على التهديدات المعقدة وغير المعروفة التي تتمركز في صدارة اهتماماتهم.

تستخدم الشركة المتوسطة في المشهد الأمني اليوم أكثر من 20 تقنية للأمن، في حين أن دمج الموردين يزداد بالاطراد، فهناك نسبة 86% من المؤسسات التي تستخدم ما بين 1 إلى 20 مورد، ويشعر أكثر من 20% منهم أن إدارة النظم متعددة البائعين هو أمر صعب للغاية وازداد بنسبة 8% منذ عام 2017. ومن النتائج البارزة الأخرى:

• يعاني 42 في المئة من المشاركين في التقرير من إرهاق الأمن السيبراني، وهو الاستسلام افتراضياً عن الدفاع بشكل استباقي ضد العوامل الضارة.

• أكثر من 96 بالمئة من الذين يعانون من الإرهاق يقولون أنّ إدارة النظم متعددة البائعين هو أمر صعب للغاية، وأنّ التعقيد هو السبب الرئيسي لذلك.

• يقوم خبراء الأمن بهدف مكافحة التعقيد في هذا المجال بزيادة الاستثمارات في الأتمتة لتبسيط وتسريع أوقات الاستجابة في النظم الأمنية الخاصة بهم وذلك عبر استخدام حلول أمن السحابة لتحسين معرفتهم بدقائق المعلومات حول شبكاتهم واستدامة التعاون بين الشبكات ونقاط النهاية والفرق الأمنية. وفي هذا الإطار، قال فادي يونس، رئيس الأمن السيبراني في سيسكو: "مع ازدياد تبني المنظمات للتحول الرقمي، أصبح خبراء أمن المعلومات يمنحون الأولوية لتبني تقنيات أمنية جديدة بهدف الحد من التعرض للهجمات والتهديدات السيبرانية. ولا تتكامل العديد من هذه الحلول في كثير من الأحيان، مما يتسبب بتعقيدات كبيرة في إدارة نظمهم الأمنية. ولمعالجة هذه المشكلة، سيستمر خبراء الأمن في اتخاذ الخطوات نحو دمج البائعين وزيادة الاعتماد على حلول أمن السحابة والأتمتة لتعزيز وضعهم الأمني وتقليل مخاطر الاختراق".

تسلط النتائج التالية الضوء على التحديات الإضافية التي يواجهها خبراء الأمن وفرص التحسين:

• أشار التقرير إلى أنّ حماية سَير أعباء العمل المتعلقة بجميع اتصالات المستخدم والأجهزة عبر الشبكة هو أمر صعب للغاية، حيث بيّن التقرير بأن 41% من الشركات التي شملها التقرير تجد صعوبة بالغة في الدفاع عن مراكز البيانات، وذكرت 39% منها بأنهم يكافحون من أجل تأمين تطبيقاتهم. وكانت السحابة العامة هي المكان الأكثر صعوبة للدفاع عن البيانات، حيث يجد 52% منهم صعوبة كبيرة في تأمينها، فيما زعم 50% منهم أن البنية التحتية السحابية الخاصة كانت التحدي الأمني الأكبر بالنسبة لهم.

• يواجه خبراء الأمن العديد من التحديات في تأمين القوى العاملة المتنامية والأجهزة الشخصية في كل مكان، وأفاد أكثر من نصف الذين شملهم التقرير (52%) أن الدفاع عن الأجهزة المحمولة وتأمينها أصبح في غاية الصعوبة الآن. ويمكن أن يساعد اعتماد التقنيات المبنية على نهج الثقة المعدومة أو الصفرية في تأمين الأجهزة المدارة وغير المدارة دون إبطاء سرعة الموظفين.

• يجب أن يزداد استخدام تقنيات الثقة المعدومة لتوفير الأمن عند الدخول إلى الشبكة والتطبيقات والمستخدمين والأجهزة وأعباء العمل. وتستخدم اليوم فقط 27% من المؤسسات نظم المصادقة متعددة العوامل (MFA)، وهي تقنية قيّمة ذات ثقة معدومة تستخدم لتوفير الأمن السيبراني للقوى العاملة. وأشار المشاركون في الاستطلاع من البلدان التالية لأعلى معدلات تبني نظم المصادقة متعددة العوامل حسب الترتيب التالي: الولايات المتحدة والصين وإيطاليا والهند وألمانيا والمملكة المتحدة. في حين أن التقسيم الجزئي، وهو نهج الثقة المعدومة لتأمين أعباء العمل، كان أقل اعتماداً ويستخدمه 17% فقط من المشاركين في التقرير.

• تسببت الخروقات الأمنية الناتجة عن ثغرات غير مؤمنة بارتفاع معدلات فقدان البيانات. ويعد أحد مصادر القلق الرئيسية لعام 2020 هو أن 46% من المؤسسات مقارنة بـ 30% في تقرير العام الماضي، تعرضت لحادث ناتج عن ثغرة لم يتم إصلاحها. وتكبدت 68% من المؤسسات التي تم اختراقها عبر أحد الثغرات غير المؤمنة خسائر قدرها 10 آلاف سجل بيانات أو أكثر خلال العام الماضي. أما بالنسبة لمن قالوا أنّهم تعرضوا لخرق أمني لأسباب أخرى، فقدَ 41% منهم فقط 10 آلاف سجل أو أكثر في الفترة ذاتها.

أجرى خبراء الأمن تطويرات إيجابية لتحسين وضعهم الأمني:

• لا يزال التعاون بين الشبكات والفرق الأمنية مرتفعا، وأفاد 91% من المشاركين أنهم متعاونون جداً أو للغاية.

• بدأ يدرك خبراء الأمن فوائد الأتمتة في حل مشكلة نقص المهارات خلال تطبيقهم لحلول ذات قدرات أكبر في تعلم الآلة والذكاء الاصطناعي. ويخطط سبعة وسبعون بالمئة من المشتركين في التقرير لزيادة الأتمتة بهدف تبسيط وتسريع أوقات الاستجابة في نظمهم الأمنية.

• تساهم حلول أمن السحابة في تنمية وتحسين الفعالية والكفاءة. أشار ستة وثمانون بالمئة من المشتركين في التقرير بأن استخدام حلول أمن السحابة يزيد من وضوح المعلومات المهمة حول شبكاتهم.

توصيات لخبراء الأمن:

• تطبيق نظم دفاع متعددة الطبقات، ويجب أن تشمل نظم المصادقة متعددة العوامل (MFA) وتجزئة الشبكة وحماية نقطة النهاية.

• اكتساب أعلى مستويات الوضوح في معلومات الشبكة لتعزيز إدارة البيانات وتقليل المخاطر وزيادة الامتثال.

• التركيز على النظافة الإلكترونية: دعم الدفاعات وتحديث وصيانة الأجهزة وإجراء التدريبات.

• تنفيذ إطار الثقة الصفرية لتعزيز النضج الأمني.

• اعتماد نهج المنصة المتكاملة عند إدارة الحلول الأمنية المتعددة لتقليل التعقيدات والتحميل الزائد.

مصادر إضافية:

• تقرير إنجازات خبراء الأمن من سيسكو 2020

• مدونة: رؤية الأمن السيبراني 2020 بقلم ستيف مارتينو

فادي يونس